الفصل السادس

فلسفة الثورة عند أرسطو

وثورات الربيع العربي

فلسفة الثورة عند أرسطو.. وثورات الربيع العربي

تمهيد:

تعد ظاهرة الثورة من الظواهر الهامة في المجتمعات السياسية، فما من مجتمع سياسي إلا وهو معرض لاضطرابات واختلالات في أي جانب من جوانبه، ومن ثم يصبح معرضاً لتمردات وثورات تستهدف القضاء على مظاهر الخلل وأسباب الاضطراب. ومن ثم فلم يخلو أي عصر من عصور التاريخ السياسي للدول والشعوب من تمردات وثورات على الحكومات القائمة سواء كانت ملكية أو ارستقراطية أو ديمقراطية. فأي صورة من صور الحكم يتعرض القائمون عليها لهذه الظاهرة السياسية ويعملون لها ألف حساب.

أولاً: ظاهرة "الثورة" فيما قبل أرسطو:

ولكن الغريب أن رصدهذه الظاهرة على مستوى تاريخ الفكر السياسي لم تجد من يبلورها ويفلسفها قبل أسطو في القرن الرابع قبل الميلاد، وإن كانت قد وجدت من يرصدها منذ مطلع الألف الثانية قبل الميلاد؛ حيث وجدنا في الفكر المصري القديم ذلك المفكر القدير ايبوور يرصد في برديته التي أطلق عليها المؤرخون "تحذيرات ايبوور"[1] تلك الثورة التي حدثت في مصر القديمة في عصره موضحاً لنا فيها مظاهر تلك الثورة وأسبابها وشارحاً سبل العودة إلى الاستقرار في بلاد يحلم أهلها دائما – كما يحلم كل أهل الأرض – بالعدالة والمساواة. فلقد أوضح أيبوور في هذا الوصف الدقيق لمظاهر الثورة التي أطاحت بكل شيء وانقلبت في ظلها أوضاع البلاد رأساً على عقب، أوضح أن غياب العدالة هو السبب الرئيسي للثورة، فضلاً عن

انشغال الملك بتأمين حدود الدولة متناسياً ما كان يحدث داخل البلاد من انعدام للأمن والاستقرار وكل مظاهر الظلم والتعدي على الحقوق التي كانت سائدة في عصره.

وإذا ما تركنا الفكر الشرقي القديم وانتقلنا إلى الفكر اليوناني لم نجد فيه ما يشير إلى ذلك الرصد لظاهرة الثورة وإن تحدث فيه بعض المفكرين عن ضرورة التغيير على الصعيد السياسي حرصا منهم على مجاراة التمردات الشعبية التي كانت تطالب بالمزيد من الحقوق السياسية وضرورة الانتقال من الحكومات الارستقراطية التقليدية التي يتوارث فيها أبناء الطبقة الارستقراطية من أصحاب الملكيات الزراعية الكبرى الحكم جيلاً بعد جيل، إلى الديمقراطية التي تتيح للجميع المشاركة السياسية كما تتيح تداول السلطة بين أفراد الشعب.

وقد كان أفلاطون رغم مثاليته السياسية ورغم أنه ركز في محاوراته على رسم معالم دولة مثالية يحكمها الفيلسوف في "الجمهورية" أو يحكمها القانون في "القوانين"، أقول رغم تلك المثالية إلا إنه أدرك أن ثمة تغيرا لابد سيطرأ على هذه الحكومات المثالية يؤدي إلى فسادها وتغير المثل الأعلى لدى حكامها ومن ثم قدم لنا رؤيته في التحول من الحكومة المثالية، حكومة الفلاسفة إلى حكومة الارستقراطية الحربية ثم إلى حكومة الأوليجاركية، حكومة الأغنياء الطماعين، إلى حكومة الديمقراطية التي تتحول هي الأخرى إلى حكومة الطغيان[2].

وفي هذا الإدراك للتحول في النظم السياسية للحكم عند أفلاطون، إدراك لأن ثمة تغيرات تحدث في المجتمع تؤدي حتما إلى تمردات واضطرابات على الحكومة القائمة مما يدعو إلى التحول إلى نظام جديد للحكم يعبر عن طموحات الشعب في البداية، ثم ما يلبث أن ينقلب إلى صورة من صور الحكم الفاسد الذي يستوجب التغيير وهكذا.. لكن أفلاطون لم يشغله كثيرا الحديث عن هذه التمردات وتلك الاضطرابات من جانب الشعب، بقدر ما شغله ما يحدث من تغير في شكل الحكومة ولدى أفرادها. وما ذلك إلا لأن أفلاطون كان مشغولاً دائما بالحديث عن الصفوة الحاكمة وأحوالها ولم يكن مشغولاً في معظم الأحيان بما يحدث في الواقع السياسي، إنه فيلسوف يشغله الحكام وفسادهم دون أن يشغله ما يترتب على هذا الفساد بين طبقات الشعب، دون أن يشغله السؤال عن: هل التغيير في نظم الحكم كان بفعل الشعب أم كان بفعل تغير مزاج

الحكام؟! لقد كان أفلاطون أميل إلى الاعتقاد بأن التغيير من نظام للحكم إلى نظام آخر إنما ينتج من تغير المثل الأعلى لدى الحكام أكثر من كونه رد فعل للغضب الشعبي أو الثورات الشعبية.

ثانياً: الرؤية العامة لأرسطو في السياسة والثورة:

أما أرسطو فقد كان صاحب رؤية مختلفة على الصعيد الفلسفي وعلى الصعيد السياسي العام. لقد كانت رؤية أرسطو الفلسفية العامة رؤية تمزج الواقع بالمثال. رؤية تنشغل بقراءة الواقع بقدر انشغالها برسم ما ينبغي أن يكون عليه الحال. وهذا ما ميز فلسفة أرسطو السياسية على وجه الخصوص، فقد أطلع أرسطو على دساتير 158 دولة مدينة[3] وعرف أحوالها ونظمها السياسية قبل أن يكتب كتابه الشهير "السياسة". ولذلك نجده في هذا الكتاب يمتلك مادة غزيرة من المعلومات السياسية التي مكنته من تقديم فلسفة سياسية تمزج الواقعي بالمثالي، ولا تتحدث على ما ينبغي أن يكون إلا من خلال ما هو كائن في الواقع من ظواهر سياسية تحتاج للرصد ومعرفة العلل والنتائج. لقد قدم لنا في هذا الكتاب دراسة لظواهر سياسية عديدة بدا فيها غزارة المعلومات وكثرة ما يمتلكه عليها من أمثله ومواقف تؤكد وجهة نظره سواء في تحليله لهذه الظواهر أو في معالجته لما يترتب عليها من مشكلات تحتاج لحل.

وكان من أبرز هذه الظواهر التي عالجها ولم يسبقه إليها أحد من فلاسفة السياسة ظاهرة "الثورات" في المجتمع السياسي.

لقد خصص أرسطو الكتاب الثامن[4] والأخير من كتاب السياسة بكامله لدراسة هذه الظاهرة التي قد تواجه أي صنف من أصناف الحكومة مقسماً حديثه إلى جزئين؛ الأول امتد من الباب الأول حتى الكتاب السادس وتحدث فيه عن علل الثورات المختلفة في ظل نظم الحكم المختلفة، والثاني عن علاج هذه الظاهرة ووسائل تلافيها في ظل نظم الحكم المختلفة أيضاً وامتد حديثه عن ذلك من الباب السابع حتى الباب التاسع بينما خصص الباب الأخير من هذا

الكتاب لنقد نظرية أفلاطون عن الثورة وبين الأخطاء التي وقع فيها نتيجة إيجازه الشديد للكلام في هذه الظاهرة الهامة.

ثالثاً: أسباب الثورات عند أرسطو:

لقد بدأ أرسطو بعرض العلة العامة الثورات في ظل معظم نظم الحكم، وهي تلك العلة السياسية؛ إذ أن كل المذاهب السياسية في رأي أرسطو تعترف بحقوق وبمساواة تناسبية بين المواطنين وهذا ما عرفه أرسطو في فلسفته الأخلاقية بالعدالة الهندسية (التوزيعية)، إلا أن هذه المذاهب تحيد عنها حين التطبيق؛ فالديماجوجية (أي الديمقراطية الفاسدة) تتولد دائماً على التقريب مما يدعى من تقرير مساواة مطلقة وعامة لم تكن واقعية إلا من بعض الوجوه. ولأن الجميع متساوون في الحرية السياسية فقد ظنوا أنه كان يجب أن يكونوا كذلك على وجه الإطلاق، والأوليجارشيه تتولد مما قد ادعى من تقرير لا مساواة مطلقة وعامة لم تكن واقعية إلا في بعض النقاط لأن الكل وهم ليسوا لا متساوين إلا في الثروة قد افترضوا أنه كان يجب أن يكونوا غير متساوين في كل شيء وبلا حدود[5].

وبالطبع فهؤلاء وأولئك في ظل هذين النظامين السياسيين وأشباههما يثورون إما طلباً للمساواة كما تصوروها وإما طلباً للامساواة كما تصوروها.

وأرسطو يعلق على ذلك بعبارة تحتاج للكثير من التأمل من قبل رجال السياسة بأنه "إذا لم يحصل الناس في أمر السلطة السياسية على كل ما يظنون باطلاً أنهم إياه مستحقون فزعوا إلى ثورة"[6].

إن سعي الناس لتغيير أي نظام سياسي ربما يكون ناتجاً عن فهم خاطئ لمعنى المساواة التي يتيحها الدستور الذي تحكم الحكومة بمقتضاه وربما يكون في الوقت ذاته ناتجاً وهذا هو الأهم عن فشل هذه الحكومة في إيضاح هذا المبدأ السياسي الذي تقوم عليه للمحكومين والتزام أفرادها أنفسهم به.

إن الثورات على وجه العموم ترد في عللها العامة حسب تعبير أرسطو إلى أمور ثلاثة هي: الاستعداد النفسي لأولئك الذين يثورون، وغرض الثورة، وثالثاً الظروف التي تجلب الاضطراب والشقاق بين المواطنين[7].

وفيما يخص ما يهيء النفوس للثورة فهذا هو ما أشرنا إليه؛ إذ يثور المواطنون تارة بسبب الرغبة في المساواة متى رأووا أنفسهم مع أنهم متساوون على ما يزعمون مضحى بهم لضروب من الامتياز، وتارة بسبب الرغبة في اللامساواة وفي السلطة السياسيين عندما لا يكون لهم من الحقوق أكثر مما للآخرين أو أقل على رغم ما يفترضون لأنفسهم من الفضل[8]. وهناك الكثير من العلل الأخرى للتمرد أو للثورة منها مثلا:

(1) وقاحة وشراهة الحكام حينما يثرون على حساب الأفراد والجمهور مما يجعل الناس يشعرون بالإهانة والظلم فيثورون[9].
(2) الخوف الذي قد يكون سبباً للفتنة والاضطراب حينما يثور المجرمون خشية العقاب أو حينما يحس المواطنون أنهم ستحل بهم كارثة من قبل الحكام فيثورون قبل أن تحل بهم تلك الكارثة[10].
(3) الاحتقار الذي قد يتولد عنه أيضاً الفتن والأعمال الثورية؛ ففي ظل الأوليجارشية تثور الأكثرية حينما يخشون أنهم أبعدوا عن كل وظيفة عامة مهمة بحجة أنها تفوق قدراتهم وفي الديمقراطية قد يثور الأغنياء احتقاراً للعربدة الشعبية والفوضى[11].
(4) النمو غير المتناسب لبعض الطبقات قد يسبب الإنقلابات السياسية؛ فالشأن في الدولة كما في الجسم يجب أن تنمو الأجزاء فيه بتناسب معين حتى يظل اتساق الأعضاء والجسم قائماً. هكذا الحال في الجسم السياسي للدولة فهو يتألف من أجزاء أو طبقات قد ينمو بعضها فجأة وفي الخفاء نمواً غير متناسب مع هذا التناسب المفروض في الجسم السياسي للدولة. ومن ثم تحدث الاضطرابات من قبل هذه الطبقة التي نمت فجأة مثل طبقة الفقراء في الديمقراطيات والجمهوريات[12].
(5) اختلاف الأصول التي تتكون منها الدولة يمكن أن يكون سبباً من أسباب الثورات وذلك حتى يتم اختلاط تلك السلالات وانصهارها في مركب واحد؛ لأن الدولة على حد تعبير أرسطو لا يمكن أن تتألف من أي شعب اتفق، كما أنها لا تتألف في أي ظرف اتفق[13].

ومن ثم فاختلاف أصول وأنساب الناس داخل الدولة يظل عاملاً من عوامل القلق والاضطراب والتمرد حتى تنصهر هذه السلالات ويختلط بعضها بالبعض.

(6) يمكن أن تقع الثورات نتيجة تغييرات بسيطة لبعض القوانين فهذه التعديلات التي تتم دون أن يشعر بها أحد قد تسبب التمرد والثورة[14]. كما أن الاختلاف على الوضع التخطيطي للمدينة وتوزيع الأراضي في الدولة قد يكون سبباً في حركات تمرد وثورات. وعادة ما يكون ذلك حينما يتم توزيع الأراضي بشكل يمنع من أن تكون للمدينة (أو للدولة) وحدة حقيقية"[15].

وإذا كانت تلك هي الأسباب العامة للثورات في ظل أي نظام من نظم الحكم فقد تحدث الثورات لعلل معينة في ظل نظم معينة للحكم وهي لاتخرج عن كونها روافد أو صور مستمدة من هذه العلل والأسباب العامة التي أوردناها وقد بدا ذلك مما عرض أرسطو في البابين الخامس والسادس حيث حلل تفاصيل تلك العلل العامة بالنسبة لنظامين من نظم الحكم هما الأوليجارشيه والأرستقراطية ليتأكد أمامنا صدق التحليل العام لأسباب وعلل الثورات.

رابعاً: كيفية تجنب الثورات:

بقدر ما كان أرسطو ناجحاً إلى حد بعيد في إدراك العلل المختلفة للثورات، بقدر ما نجح في بلورة روشتة العلاج الناجحة لتلك العلل والأمراض التي تسبب الثورات وهذه الوسائل التي تحفظ الدولة وتجنبها الدمار والثورات يمكن تعدادها باختصار فيما يلي:

1- الحفاظ على القانون والالتزام به في كل صغيرة وكل كبيرة من شئون الدولة؛ ففي جميع الدول حسنة النظام أول ما يجب اصطناعه من عناية هو ألا يخالف القانون في أي شيء كان، وأن يحترس بأشد ما يكون من أن يصاب القانون بأي أذى مهما ضعف. إن تعدي حدود القانون يلغم الدولة من حيث لا تشعر كما أن النفقات الصغيرة متى تكررت انتهت إلى محق الثروات[16].
2- الاعتدال في ممارسة السلطة ومراعاة العدالة في توزيع الوظائف والالتزام بمدد معينة لهذه الوظائف حتى لا يساء استخدامها وذلك من خلال تشريعات محددة أو أي وسيلة أخرى فعالة، وضمان عدم تبديد أموال الدولة[17]. وكل ذلك لا يتم إلا بمراعاة أن مباشرة المناصب العليا تقتضي من أولئك الذين يشغلونها صفات ثلاثا: الاول

استمساك مخلص بالدستور والثانية كفاية عظمى لتصريف الشئون والثالثة فضيلة وعدل مناسبان[18].

ولا شك أن هذه الأمور جميعاً تدخل في إطار إدراك الوسط العدل بالنسبة للوظائف والموظفين والإدارة العامة للدولة فالمطلوب مما سبق هو الاعتدال والقياس العادل في تطبيق المبدأ الذي يرتكز عليه أي شكل من أشكال الحكومة[19]. وألا يساء استخدام السلطة تحت أي مسمى ولتحقيق أي غرض شخصي مهما كان.

3- وجود نظام تربوي مطابق لدستور الدولة، وتلك نقطة في غاية الأهمية من وجهة نظر أرسطو بالنسبة لاستقرار الدول حيث أن "أنفع القوانين – حسب تعبيره – تصير لغواً إذا كانت الأخلاق والتربية لا تطابق المبادئ السياسية الديمقراطية في الديمقراطية والأوليجارشية لأنه ينبغي أن يعلم حق العلم أنه إذا حاد مواطن واحد عن حسن السلوك فالدولة عينها تشاطر في هذا الإخلال بالنظام[20]. ولقد سبق أرسطو بهذا المبدأ كل النظم السياسية الحديثة التي اتخذت بالفعل من نظامها التربوي أداة للاستقرار السياسي نظراً لأنها تربي وتعلم النشء المبادئ السياسية التي تقوم عليه وتغرس فيهم احترام هذه المبادئ.

على أي حال، فإن مراعاة أي نظام سياسي لهذه المبادئ الثلاثة كفيل بأن يحفظ له الاستقرار ولحكومته ودستوره الدوام ويجنبه الاضطرابات والقلاقل والثورات.

خامساً: نظرية الثورة الأرسطية وثورات الربيع العربي:

ولعل سائل يسأل ماذا لو طبقنا هذه النظرية الأرسطية للثورة وأسبابها وكيفية تلافيها على ثورات الربيع العربي؟!

ولهذا السائل أقول إن نظرية أرسطو في أسباب الثورات تكاد تنطبق في جوانبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية على الواقع العربي في الدول التي قامت بها الثورات العربية (مصر وتونس وليبيا واليمن وسوريا). ولاشك أن النظم السياسية والحكومات في هذه الدول العربية كانت تخالف بشكل واضح وصريح المبدأ السياسي الذي قامت عليه؛ فكلها حكومات

استبدت بشعوبها ولم يتمتع الأفراد في ظلها بالحقوق السياسية المشروعة في ظل أي نظام جمهوري متعارف عليه؛ ففي مصر وسوريا وليبيا واليمن عانت الشعوب من حكامها الذين أهلوا شعوبهم – رغم أنوفهم – للتوريث إذ تم التوريث في سوريا وكان على وشك أن يتم في الدول الثلاث الأولى فكادت تحول هذه النظم السياسية نظام الحكم إلى النظام الملكي بدلاً من كونه نظاما جمهوريا ديمقراطيا في الأساس، فضلاً عن قصر المشاركة السياسية على طبقة معينة وثيقة الصلة بالحاكم وحكومته، وهذه الطبقة هي ذاتها التي تستغل نفوذها السياسي لتسيطر على اقتصاديات هذه البلدان بشكل كدس الثروة في يدها دون بقية الطبقات ولم يختلف الوضع في تونس في هذه الحالة الاقتصادية عن مثيلاتها في الدول العربية الأخرى إذ تكدست الثروة في يد الطغمة الحاكمة دون بقية أفراد الشعب. لقد عانت هذه الشعوب من غياب العدالة بكافة أشكالها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كما عانت هذه الشعوب من شدة الاستبداد والتسلط الأمني. ورغم أن أرسطو لم يشر إلى هذه الأسباب الاستبدادية المتعلقة بالدول التي تحكم بوليسيا ربما لأنه لم يعاصر مثل هذه النظم السياسية البوليسية لكنه أشار إلى ذلك ضمنا حينما أشار إلى الاستبداد السياسي وإلى الخوف والاحتقار كمسببات للثورة بعد إشارته إلى النمو غير المتناسب لبعض الطبقات داخل الدولة وكذلك إلى وقاحة وشراهة الحكام الذين يثرون على حساب الشعب.

وإن كانت مسألة اختلاف الأصول الجنسية وعدم انصهار السلالات لم تكن واردة ضمن أسباب الثورات العربية لأن هذه الشعوب تنتمي إلى أصل جنسي واحد وتعتز بقيمها السلالية والأسرية.

وإذا كان ذلك يتعلق بأسباب الثورات عند أرسطو ومدى انطباقها على ثورات الربيع العربي، فإن إمكانية تلافي هذه الثورات مستقبلاً مرهون بما قاله أرسطو، حيث ينبغي أن تعي النظم الحاكمة في العالم العربي الحالية والمستقبلية التي ستفرزها المجتمعات السياسية في بلدان الثورات العربية عبر الانتخابات الحرة المباشرة التي تنظمها دساتير جديدة تقوم على

المساواة والديمقراطية ومراعاة الحقوق وتداول السلطة ..إلخ، ينبغي أن تعي أن الحفاظ على استقرارها وضمان إعادة انتخابها مرهون بهذه العوامل الثلاثة التي حددها أرسطو:

1- **الحفاظ على القانون والالتزام به في كل صغيرة وكبيرة من قبل أفراد هذه الحكومات مما يعني الحفاظ على المبدأ السياسي الذي تقوم عليه النظم السياسية التي أفرزتها ووفقاً لدستور البلاد والقوانين الناتجة عنه.**
2- **الاعتدال في ممارسة السلطة ومراعاة العدالة في توزيع الوظائف والالتزام بكافة القوانين المنظمة لذلك ومراعاة الشفافية والوضوح في هذا الصدد حتى يشعر المواطنون بالثقة في حكوماتهم.**
3- **الاهتمام بتربية وتعليم الأجيال الجديدة وفقاً لقيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة السياسية، والحرص على أن يكون التعليم مسألة ضرورية لكل أبناء الدولة بصرف النظر عن طبقاتهم ودخولهم.**

وللحق فإن مراعاة هذه العوامل الثلاثة فقط والحرص عليها هو ما يمكن أن يجنب أي نظام سياسي في أي دولة أي ثورة أو تمرد عليه من قبل شعبه فهل يعي حكامنا الجدد ذلك أم سيظلوا يسيرون على نهج أسلافهم وفي غيهم يعمهون؟!

الهوامش والمراجع:

1- أنظر كتابنا: الخطاب السياسي في مصر القديمة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998م، ص115 وما بعدها.
2- انظر كتابنا: تطور الفلسفة السياسية من صولون حتى ابن خلدون، الدار المصرية السعودية بالقاهرة، ص57-60.
3- عرض أرسطو لهذه الدساتير في كتابه "النظم السياسية" الذي فقد وإن كان قد اكتشف الجزء الخاص بدستور آثينا على ورق بردي في مصر عام 1890م، وقام د. طه حسين بنقله إلى اللغة العربية تحت عنوان "نظام الآثينيين".
4- هذا هو "الكتاب الثامن" في ترجمة سانتهلير التي اعتمد عليها أحمد لطفي السيد في الترجمة العربية فقط، أما في الترجمات والنشرات الأخرى فهو "الكتاب الخامس". وقد استند سانتهلير في وضعه لهذا الكتاب في موضعه الجديد على الفقرة الأولى من الباب الأول منه. (انظر: أرسطو طاليس: كتاب السياسة، ترجمة أحمد لطفي السيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1979)، (ك8-ب1) وهامش ص386 من الترجمة العربية).
5- أرسطو طاليس: نفس المصدر السابق (ك8-ب1-ف2) الترجمة العربية ص386-387.
6- نفسه (ف3)، ص387.
7- نفسه (ك8-ب2-ف1)، ص390.
8- نفسه.
9- نفسه (ف4)، ص391.
10- نفسه (ف5)، ص392.
11- نفسه (ف6)، ص392.
12- نفسه (ف7)، ص393.
13- نفسه (ف10)، ص394-395.
14- نفسه (ف9)، ص394.
15- نفسه (ف12)، ص395.
16- نفسه (ب7-ف2)، ص415.

17- انظر: نفس المصدر (ك8-ب8 (ف 4 حتى ف13)، ص416-420.

18- نفس المصدر (ف14)، ص421.

19- انظر: جان جاك شوفالييه، تاريخ الفكر السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1985، ص86.

20- أرسطو: نفس المصدر السابق (ك8-ب7-ف20)، ص423.